

Distr.: General
27 August 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٨٥ (د) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:
السلع الأساسية

الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية

تقرير الأمين العام**

موجز

يقدم هذا التقرير عرضاً عاماً للاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، على نحو ما ينص عليه قرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد شهدت أسعار السلع الأساسية زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٣ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٤، وخاصة أسعار المعادن، في حين ارتفعت أسعار المنتجات الزراعية بوتيرة أبطأ. وشكل الانتعاش الاقتصادي العام وسرعة زيادة الطلب في آسيا، ولا سيما في الصين، السببين الرئيسيين في ارتفاع الأسعار. كما يستعرض التقرير التطورات الأخيرة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية، وخاصة في جانبها المتعلق بالزراعة، وآثارها المحتملة على آفاق تنمية صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية. ويتوقع أن يتواصل النمو السريع في البلدان النامية في آسيا، ولا سيما الصين والهند، مما سيسهم في إعطاء جرعة نشاط جديدة للأسواق الدولية للسلع الأساسية. ومن شأن اجتماع هاتين العمليتين - تهيئة أرضية أكثر استواءاً للتجارة الزراعية وتنشيط الأسواق - أن يسفر عن إتاحة "فرصة" للبلدان النامية

* A/59/150.

** قدم هذا التقرير في هذا التاريخ لكي يؤخذ بعين الاعتبار قرار المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية الصادر في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.



لزيادة عائداتها من صادرات السلع الأساسية. بيد أنه لكي يتحقق ذلك، يلزم أن تحقق المفاوضات المتعلقة بالتجارة في المنتجات الزراعية الأهداف الطموحة لبرنامج عمل الدوحة. على أنه لن يمكن لا لزيادة الطلب ولا لتحسن النفاذ إلى الأسواق أن يضمننا للبلدان النامية القدرة على إحراز تقدم كبير في زيادة الصادرات من السلع الأساسية أو خفض الفقر. إذ يلزم أن تعمل هذه البلدان نفسها على التغلب على القيود المتعلقة بجانب العرض وحواجز الدخول إلى الأسواق، ولذلك فإن مساعدة المجتمع الدولي ستكون ضرورية في هذا الصدد. وعلى نحو ما طلبته الجمعية العامة في القرار ٢٠٤/٥٨ المؤرخ في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، يتناول هذا التقرير التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار، إلى جانب المبادرات الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة بالسلع الأساسية. وفي هذا السياق، فإن من الأهمية القصوى يمكن إنشاء فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية خلال الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وعلى الصعيد الوطني، يتعين على حكومات البلدان النامية أن توفر بيئة مواتية وأن يتخذ القطاع الخاص الخطوات اللازمة لتحسين القدرة على المنافسة. وعلى الصعيد الدولي، وبصرف النظر عن إصلاح نظام التجارة الدولية بطريقة مناسبة للبلدان النامية، تحتاج البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات إلى أن تزيل الحواجز التي تعيق الدخول إلى الأسواق وأن تقوم بحشد المساعدة من المجتمع الدولي.

المحتويات

الفقرات الصفحة

٤	١		أولا - مقدمة
٤	٢٤-٢		ثانيا - الاتجاهات المتعلقة باقتصاد السلع الأساسية في العالم
٤	٦-٢		ألف - التطورات الأخيرة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية
٦	٢٤-٧		باء - إمكانية ازدياد الطلب على السلع الأساسية والتجارة فيها
١٥	٣٦-٢٥		ثالثا - تحويل فرص زيادة صادرات السلع إلى التنمية والحد من الفقر
١٥	٣١-٢٧		ألف - الروابط القائمة بين الفقر وإنتاج السلع والتجارة فيها
١٨	٣٦-٣٢		باء - تحسين القدرة التنافسية وتحقيق دخول الأسواق
٢٠	٤٦-٣٧	..	رابعا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٤/٥٨ وبعض المبادرات الحكومية الدولية الأخرى
٢٥	٤٩-٤٧		خامسا - النتائج

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً عن الاتجاهات والتوقعات العالمية المتعلقة بالسلع الأساسية، والقرار ٢٠٤/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ ذلك القرار.

ثانياً - الاتجاهات المتعلقة باقتصاد السلع الأساسية في العالم

ألف - التطورات الأخيرة في الأسواق الدولية للسلع الأساسية

٢ - شهدت معظم أسواق السلع الأساسية ارتفاعاً في الأسعار خلال عام ٢٠٠٣ وفي النصف الأول من عام ٢٠٠٤، وذلك بعد فترة طويلة اتسمت بانخفاض تلك الأسعار، وهي الفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠٢، التي انخفض فيها مؤشر الأونكتاد الموحد لأسعار السلع الأساسية بنسبة ٣١ في المائة^(١). وكان هذا راجعاً إلى الانتعاش العام الذي عرفه الاقتصاد العالمي بالرغم من تفاوته، وإلى الزيادة السريعة في الطلب على السلع الأساسية في آسيا، ولا سيما في الصين. وارتفع مؤشر الأونكتاد الموحد للأسعار بنسبة ١٢ في المائة على مدى عام ٢٠٠٣ وبنسبة ٦ في المائة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٤. بيد أنه إذا أخذ انخفاض قيمة دولار الولايات المتحدة بعين الاعتبار، فإن أوجه التحسن في الأسعار كانت أقل تأثيراً، حيث ارتفع مؤشر حقوق السحب الخاصة بنسبة ٢,٥ خلال عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، كانت الزيادة في مؤشر حقوق السحب الخاصة، أثناء النصف الأول من عام ٢٠٠٤، متساوية مع زيادة مؤشر الدولار^(٢).

٣ - وتباينت التطورات بين فئات السلع الأساسية. فقد عرفت المواد الخام الصناعية ظروفاً جيدة فيما يتعلق بالطلب، حيث ارتفع مؤشر الأونكتاد لأسعار المعادن والخصومات والفلزات بأكثر من ٢٨ في المائة خلال عام ٢٠٠٣، وبنسبة ١٥ في المائة تقريباً في النصف الأول من عام ٢٠٠٤. وارتفع مؤشر المواد الخام الزراعية بنسبة ٢٧ في المائة في عام ٢٠٠٣، ولكنه انخفض بنسبة ٦ في المائة تقريباً خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٠٤.

(١) كل التغيرات في مؤشرات الأسعار معبر عنها بدولار الولايات المتحدة بسعره الحالي.

(٢) للاطلاع على استعراض أكثر تفصيلاً للتطورات الأخيرة في أسواق الأسعار الأساسية وبعض التعليقات على التوقعات المتعلقة بها، انظر دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ٢٠٠٤، التي ستصدر كأحد منشورات الأمم المتحدة (رقم المبيع A.04.II.C.1).

٤ - وكان للانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الاقتصادات الرئيسية المتقدمة النمو خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٣، تأثير على أسعار المواد الخام، رغم أن النمو السريع في الطلب الآسيوي، وخاصة الصيني، ربما كان أهم عامل في زيادة الأسعار. وفي مرحلة ما، بلغ الطلب الآسيوي على البضائع الاستثمارية من الضخامة ما يكفي لأن يؤدي إلى تخفيضات ملموسة في مخزونات الفلزات. وتزامن هذا الحدث مع إرهاصات ارتفاع معدلات النمو لدى الاقتصادات الصناعية الرئيسية. ونتيجة لذلك، بدأت أسعار معظم الفلزات ترتفع بسرعة حوالي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. ونظرا لانخفاض مستويات المخزونات من معظم الفلزات، واحتمال زيادة الإنتاج الصناعي بصورة كبيرة في عام ٢٠٠٤، يرجح أن تظل أسعار تلك السلع الأساسية عند مستويات عالية قياسية في عام ٢٠٠٤ ومستهل عام ٢٠٠٥ على الأقل.

٥ - ومن جهة أخرى، لم يطرأ تغير على أسعار الأغذية على العموم في عام ٢٠٠٣، حيث زاد مؤشر الأسعار الموحد بالنسبة لجميع المنتجات الغذائية بنسبة ١ في المائة، ولكنه انتعش في عام ٢٠٠٤، إذ سجل زيادة بنسبة ٦ في المائة خلال النصف الأول من السنة. ونجم ضعف أسعار المنتجات الغذائية جزئيا عن تفاوت انتعاش الاقتصاد العالمي. إذ كان النمو الاقتصادي من البطء بحيث لم يؤد إلى زيادات ملموسة في الطلب، وكان هذا ناتجا عن أسباب من بينها استمرار فائض العرض. وفي عام ٢٠٠٣، شكلت البذور الزيتية والزيوت النباتية (التي ارتفعت أسعارها بنسبة ١٧,٥ في المائة) فئتي المنتجات الغذائية الوحيدتين اللتين عرفتا تطورات إيجابية في الأسعار، وكان السبب الرئيسي لذلك هو ازدياد الطلب الصيني. ورغم أهمية مظاهر التحسن التي عرفتتها أسعار الأغذية في عام ٢٠٠٤، فإن تقييمها ينبغي أن يكون على خلفية الفترة الطويلة التي اتسمت بانخفاض شديد في الأسعار. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٤، ظل مؤشر الأسعار بالنسبة لجميع الأغذية في مستوى يقل تقريبا بنسبة ٢٠ في المائة عن متوسطها في عام ١٩٩٥. ومن ثم ما زالت البلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية الزراعية تواجه انخفاض الأسعار، وحيث تراجعت شروط التبادل التجاري الخاصة بها بصورة عامة على مدى السنتين الماضيتين بسبب الزيادات الحاصلة في أسعار المصنوعات والزيوت. ورغم أن الانتعاش الاقتصادي يحدث تأثيرا إيجابيا على أسعار الأغذية، فإن النتائج تتوقف أيضا على العوامل المتعلقة بالعرض، ومنها مستويات المخزونات التي تختلف من منتج لآخر، فضلا عن الطقس.

٦ - وربما كان الاتجاه الحديث الأشد أهمية هو التطور الاستثنائي في أسعار النفط التي بدأت زيادة سريعة في عام ٢٠٠٣، وتواصلت في عام ٢٠٠٤. ويمكن تفسير جزء مهم من الزيادة في الأسعار بالانتعاش الاقتصادي وازدياد الطلب من جانب بلدان كالولايات المتحدة

والصين، فضلا عن بعض البلدان الحديثة العهد بالتصنيع. وثمة أيضا انشغال إزاء مدى كفاية قدرات إنتاج النفط في الأجل المتوسط وإزاء الاحتياطيّات في الأجل الطويل. على أن ردود الفعل المفرطة ومواقف المضاربة، التي أفرزها احتمال وقوع اختلالات في الطلب في بلدان كالعراق والمملكة العربية السعودية، فضلا عن القلق من التطورات في روسيا وفنزويلا، إنما كان لها أيضا دور. ويؤدي هذا الارتفاع في الأسعار إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي للبلدان المستوردة للنفط، وخاصة البلدان النامية التي تتسم اقتصاداتها باستهلاك مكثف للطاقة يفوق نظيره في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وتنحو إلى إنفاق جزء كبير من عائدات صادراتها على واردات النفط. على أن البلدان الأشد تضررا هي أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية التي تواجه زيادات كبرى في تكاليف النقل. وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فإن زيادة مطردة بمعدل ١٠ من دولارات الولايات المتحدة من شأنها أن تؤدي، بعد سنة واحدة، إلى تخفيض الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية الفقيرة المثقلة بالديون بنسبة ١,٦ في المائة (وهذه النسبة تصل إلى ٣ في المائة لدى البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، التي تدخل ضمن هذه الفئة)^(٣). ويمكن لاستمرار ارتفاع أسعار النفط أن يؤدي أيضا إلى تباطؤ معدل النمو في البلدان النامية التي تستورد كميات كبيرة من النفط مثل الصين والهند وتخفيض قدرتها على أن تكون أقطابا للنمو في الاقتصاد العالمي.

باء - إمكانية ازدياد الطلب على السلع الأساسية والتجارة فيها

١ - التغيرات في نظام التجارة الدولية^(٤)

٧ - في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وافق المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية على إطار عمل لمواصلة المفاوضات في إطار جولة الدوحة. ويهدف الاتفاق الإطاري المتعلق بالزراعة إلى توجيه المفاوضات المتبقية نحو الأهداف الموضوعية بموجب إعلان الدوحة الوزاري لعام ٢٠٠١، أي تحقيق تحسن ملحوظ في النفاذ إلى الأسواق، وإنهاء الإعانات المقدمة للصادرات تدريجيا، وإجراء تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوّه للتجارة. كما يسعى النص إلى إيجاد توازن بين مصالح جميع البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مما يترك متسعا للتفاوض فيما يتعلق بالطرائق الفعلية لبلوغ أهداف الدوحة، مثل نسب تخفيضات التعريفات الجمركية والدعم المحلي، وفترة التنفيذ، والعناصر الدقيقة للمعاملة الخاصة والتفضيلية. وسيجري تحسين

(٣) تقديرات صندوق النقد الدولي، استنادا إلى نموذج "المتعدد الأقطار" وهي مقتبسة ضمن "تحليل أثر ارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد العالمي"، الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة، (2) (IEA(2004) أيار/مايو ٢٠٠٤.

(٤) للاطلاع على تحليل أكثر تفصيلا للمسائل الناشئة بصورة خاصة في سياق المفاوضات الجارية لمنظمة التجارة العالمية، انظر تقرير الأمين العام عن التجارة الدولية والتنمية (A/59/305).

فرص النفاذ إلى الأسواق عن طريق تطبيق نهج متسلسل في تخفيضات التعريفات بحيث تُجرى تخفيضات أكبر للتعريفات الأعلى قيمة، ولكن يجوز للبلدان أن تختار عددا من المنتجات الحساسة لاستثنائها من التخفيضات الكبيرة. وسيتم إلغاء الإعانات المقدمة للصادرات، بما في ذلك بعض أنواع ائتمانات التصدير وأنشطة المؤسسات الحكومية المصدرة، رغم أن الموعد النهائي لهذا الإلغاء ووتيرته والتدابير الدقيقة المتعلقة به لم تحدد بعد. على أن الدعم المحلي هو الذي يمثل الجزء الأكثر إثارة للجدل من الاتفاق الإطاري. أما نجاح المفاوضات المتبقية في تحقيق تخفيضات كبيرة في الدعم المحلي المشوه فيتوقف بدرجة كبيرة على اختيار صيغة التخفيض (الصندوق الأصغر) وتنقيح معايير الصندوق الأزرق والصندوق الأخضر. وفي حال إذا ما كانت المعايير المحددة شديدة العمومية، فسيكون في مقدور البلدان التي لديها مستوى عال من الدعم المشوه للتجارة أن تُبقي على بعضها من خلال نقلها إلى الإطار الأزرق أو إلى الإطار الأخضر تفاديا للتخفيضات المفاجئة في إعاناتها الزراعية. ومما يستحق الإشارة هنا الاتفاق الذي يعكس بعض التوصيات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية، الذي دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى انعقاده بناء على طلب الجمعية العامة (انظر الفقرتين ٦ و ٧ من الوثيقة TD/B/50/11).

٨ - وشكل القطن موضوعا لمبادرة من جانب عدة بلدان أفريقية، حيث قرر المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية أن يتناوله كجزء من المفاوضات الزراعية، على أن "يكون التطرق إليه بطريقة طموحة وسريعة ومحددة" في إطار لجنة فرعية معنية بالقطن تم إنشاؤها حديثا. وستشمل المفاوضات كل السياسات المشوهة للتجارة التي تؤثر في القطاع، بما في ذلك تعريفات الاستيراد، وإعانات الدعم المحلي المشوه للتجارة، وإعانات الصادرات. كما سيجري بحث الالتزامات المتعلقة بالتحريم التام للتجارة في المنتجات الزراعية الاستوائية. وأخيرا، فسيكون للمفاوضات المتعلقة بنفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق آثار على صادرات المنتجات المصنعة من البلدان النامية.

٩ - وقد تترتب آثار واسعة على قضيتين جارييتين في إطار عملية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات: الولايات المتحدة - الإعانات المقدمة لقطن المرتفعات (شكوى من البرازيل)، والاتحاد الأوروبي - الإعانات المقدمة لصادرات السكر (شكوى من البرازيل وتايلند وأستراليا). وفي القضيتين، أوردت الصحافة^(٥) أن هيئة تسوية المنازعات قررت، في حكمها الصادرين، أن الإعانات المعنية غير مطابقة لالتزامات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في إطار منظمة التجارة العالمية. وإذا تم تأييد هذين الحكمين، فسوف يكون ذلك

(٥) فايننشال تايمز، ١٨ حزيران/يونيه و ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

سابقة يمكن أن تترتب عليها آثار ليس فقط بالنسبة للقطن والسكر، وإنما أيضا بالنسبة لغيرهما من السلع الأساسية، ويمكن أن تحسن بدرجة ملموسة فرص بعض البلدان النامية المصدرة للمنتجات الغذائية.

١٠ - وقد وقعت بلدان عديدة اتفاقات تجارية إقليمية أو اتفاقات تجارية ثنائية لأسباب من بينها بطء معدل التقدم المحرز في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. وثمة دلائل توحى بأن فشل مؤتمر كانكون كان بمثابة دفعة لهذه العملية. وفي ١ آذار/مارس ٢٠٠٤، كان جل أعضاء منظمة التجارة العالمية مشاركين في الاتفاقات التجارية الإقليمية أو كانوا منهمكين في التفاوض بشأنها^(٦). وتمثل الاتفاقات التجارية الإقليمية فيما بين البلدان النامية، بصورة حصرية، ما يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ في المائة من جميع الاتفاقات التجارية الإقليمية السارية. ويعد الاتحاد الأوروبي أحد الأطراف الأكثر نشاطا في هذا الميدان، ليس على صعيد أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط فحسب، وإنما أيضا من خلال اتفاقات إقليمية عديدة. وأبرمت الولايات المتحدة العديد من الاتفاقات التي تشمل الأمريكتين والبلدان الأفريقية. وينبغي الإشارة إلى أن الاتفاقات التجارية الإقليمية، ولا سيما بين بلدان الشمال والجنوب (كالموقعة مثلا في حالي الاتحاد الأوروبي والسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية ومفاوضات منطقة التجارة الحرة للأمريكتين) محدودة كالمعتاد في نطاق تغطيتها للتجارة الزراعية.

١١ - ولمبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة" آثار مهمة بالنسبة لصادرات البلدان النامية من السلع الأساسية. فهي تمنح أقل البلدان نموا إمكانية النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي من دون حصص محددة أو رسوم جمركية أو شرط المعاملة بالمثل، وذلك بالنسبة لجميع المنتجات ما عدا الأسلحة وثلاث منتجات حساسة هي الموز الطازج والأرز والسكر، التي سيحري تحرير التجارة فيها تدريجيا حتى عام ٢٠٠٩. وتدل تقديرات دراسة استقصائية دائمة^(٧) على أن مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" يمكن أن تولّد مكاسب اقتصادية

(٦) "الزعة الثنائية والإقليمية في أعقاب كانكون: إعادة ترسيخ صدارة تعددية الأطراف"، مذكرة تجميعية أعدت من واقع ورقات إقليمية مقدمة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

(٧) حسب دراسة استقصائية أجرتها الوكالة الدائمية للتنمية الدولية، ستسهم مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" في تحقيق مكاسب اقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بما قدره ٢٨١,٧ مليونا من دولارات الولايات المتحدة بدون الإصلاح الزراعي في الاتحاد الأوروبي، بينما إذا نفذت في إطار إصلاح الاتحاد الأوروبي فسوف تؤدي إلى فقدان ٣٧٩,٥ مليونا من دولارات الولايات المتحدة. ووشينغ يو، وتراين جانسين (٢٠٠٣). "الأفضليات التجارية، ومفاوضات منظمة التجارة العالمية، وأقل البلدان نموا: حالة مبادرة الاتحاد الأوروبي "كل شيء ما عدا الأسلحة"، ورقة عمل، المعهد الدائمي للبحث في مجال اقتصاديات الأغذية.

تقدر بحوالي ٢٨٠ مليوناً من دولارات الولايات المتحدة لصالح أقل البلدان نمواً، رغم أن مقداراً كبيراً من تلك المكاسب يقترن بالمنتجات الحساسة الثلاثة. ومع الإصلاح المقبل للسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وتحرير التجارة الذي يتوقع أن ينتج عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية، ستراجع أفضليات أقل البلدان نمواً، مما قد يؤدي حسب الدراسة الاستقصائية الدائرية، إلى خسارة اقتصادية صافية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي الوقت ذاته، قد تواجه بعض بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تستفيد من النفاذ التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي، خسائر محتملة نتيجة لمبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“. ويظهر تقرير حديث أعده موظفو الأونكتاد^(٨) استناداً إلى نموذج محاكاة التوازن العام المحوسب، أن المكاسب الاقتصادية والتجارية المتحققة من مبادرة ”كل شيء ما عدا الأسلحة“ متواضعة. وسُجلت أكبر المكاسب بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فيما شكل سوق السكر بالاتحاد الأوروبي المصدر الأهم الوحيد للتغيير. على أن الآثار على الاتحاد الأوروبي نفسه ضئيلة، حيث أن زيادة نفاذ أقل البلدان نمواً إلى الأسواق غالباً ما يكون على حساب البلدان الأخرى المستفيدة من الأفضليات، رغم أن التغييرات متواضعة.

١٢ - أما القانون الأمريكي المتعلق بالنمو والفرص في أفريقيا فيتيح للبلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى إمكانية تصدير عدد من المنتجات إلى الولايات المتحدة من دون حصص محددة أو رسوم جمركية. وتمثل المنتجات الزراعية أقل من ٢ في المائة من واردات الولايات المتحدة بموجب خطة ذلك القانون. وباستثناء بعض الحالات، تواجه المنتجات الزراعية قيوداً عديدة هي: صرامة المعايير، ولا سيما فيما يتعلق بالآفات والأمراض التي تصيب المنتجات الطازجة، ونقص في المعلومات فيما يتعلق بتلك المعايير. ونظراً لانعدام المؤسسات الوطنية القادرة على إجراء التحليلات الضرورية، اضطر المصدرون في العديد من الحالات إلى الاتصال بالمختبرات في الوجهة المقصودة للتصديق على الشحنات. ويعتبر قانون النمو والفرص في أفريقيا أهم كثيراً بالنسبة للمنتجات المتصلة بالطاقة (النفط أساساً)، التي تمثل ٨٠ في المائة من واردات الولايات المتحدة بموجب الخطة، وكذا بالنسبة للأنسجة والألبسة، التي تمثل أقل من ١٠ في المائة.

١٣ - والجولة الجديدة من المفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية، التي بدأت في الدورة الحادية عشرة للأونكتاد في ساو باولو بالبرازيل، قد تفسح المجال أمام فرص

(٨) ل. تشيرنات وآخرون ”مبادرة الاتحاد الأوروبي ‘كل شيء ما عدا الأسلحة‘ وأقل البلدان نمواً“، ورقة مناقشة رقم ٤٧/٢٠٠٣ لجامعة الأمم المتحدة والمعهد العالمي لبحوث اقتصاديات التنمية، حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

جديدة لتوسيع المبادلات التجارية فيما بين بلدان الجنوب، خاصة في السلع الأساسية الزراعية. وغالبا ما تخضع التجارة في هذه السلع لتعريفات جمركية عالية عندما لا تكون مشمولة بالاتفاقات التجارية الإقليمية. ومن المأمول أن يؤدي نجاح المفاوضات المتعلقة بالنظام العالمي للأفضليات التجارية إلى دعم رؤية رئيس البرازيل، لولا، حول "جغرافية جديدة للتجارة فيما بين بلدان الجنوب". وقد دُعي جميع أعضاء مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الانضمام إلى الاتفاق. وتشير التقديرات إلى أن المبادلات التجارية بين أعضاء النظام العالمي للأفضليات التجارية بلغت ما يقرب من بليون دولار في عام ٢٠٠٠، وهو ما يمثل حوالي ٥٥ في المائة من التجارة الدولية لجميع البلدان النامية.

١٤ - وحسب دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد، أسهمت حل الاتفاقات التجارية بين بلدان الجنوب في زيادة المبادلات التجارية فيما بين أعضائها، ولكن أيضا مع بلدان أخرى من غير الأعضاء^(٩) وهكذا، فإن الآثار المنشطة للاتفاقات التجارية الإقليمية المتمثلة في زيادة النمو وقدرات الاستيراد تسهم أيضا في زيادة التجارة لفائدة البلدان غير الأعضاء. وما دام حوالي نصف صادرات البلدان النامية من السلع الأساسية تذهب إلى بلدان نامية أخرى، فإن بالإمكان جني فوائد كبيرة من توسيع تغطية السلع الأساسية في الاتفاقات التجارية الإقليمية، خصوصا وأن التجربة تبين أن مثل هذه الاتفاقات قد حفزت تكامل سلاسل العرض على الصعيد الإقليمي أو دون الإقليمي.

١٥ - ويعتبر تحسين إمكانية النفاذ إلى الأسواق جزء من مشكلة توسيع التجارة في البلدان النامية. ويجب معالجة مسألة التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى بإجراء مفاوضات تجارية دولية. وهي تشمل التدابير الصحية وتدابير الحجر الزراعي والعوائق الفنية، وقواعد المنشأ التقييدية وحماية الملكية الفكرية (وخاصة المؤشرات الجغرافية)، التي تنشأ من التدابير التي تتخذ في إطار اتفاقات تجارية متعددة الأطراف، رغم أنه غالبا ما تتخذ بشكل منفرد من قبل الحكومات. إلا أن العديد من الجوانب الهامة الأخرى تتجاوز ولاية منظمة التجارة العالمية، وأن التطرق إليها يتطلب اتخاذ إجراء في منظمات دولية أخرى.

٢ - ازدياد الطلب الآسيوي على السلع

١٦ - تشكل الواردات في البلدان المتقدمة النمو ثلثي واردات السلع غير القودية العالمية. ولعلها تبقى ذات تأثير مهيمن لسنوات عديدة قادمة، وهي تؤدي دورا هاما في تهيئة الظروف في أسواق السلع الدولية المواتية للبلدان النامية.

(٩) تقييم التكامل الإقليمي فيما بين بلدان الجنوب: قضايا واحدة وقياسات متعددة (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.D.11).

١٧ - ومن الناحية الأخرى، فإن النمو الاقتصادي السريع في البلدان الآسيوية النامية، ولا سيما الصين، كان أحد العناصر الحيوية الرئيسية بالنسبة لأسواق السلع الدولية في السنوات الأخيرة ويشكل جزءاً من "جغرافية التجارة الجديدة في الجنوب". وبالإضافة إلى تحسين فرص التصدير التي يمكن أن تنجم عن التغييرات الطارئة في النظام التجاري الدولي، فإن ازدياد الطلب على السلع في هذه البلدان قد يعزز من الطلب العالمي على السلع إلى حد كبير. وبذلك يمكن أن تتاح "فرصة" خلال السنوات العديدة القادمة، مما يتيح زيادة إيرادات التصدير زيادة كبيرة للبلدان النامية.

١٨ - وبغية تقييم احتمالية إتاحة هذه الفرصة الآخذة في الظهور فعليا، من المفيد أولاً استعراض بإيجاز التطورات السابقة المتعلقة بدور آسيا بالنسبة لأسواق السلع الدولية. وقد تأثر نمو واردات السلع الإجمالي من قبل البلدان الآسيوية^(١٠) تأثيراً سلباً نتيجة أزمة العام ١٩٩٧، وازدادت بمعدل سنوي لا يتجاوز ١,٢ في المائة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢. وخلال الفترة ذاتها، ازدادت وارداتها من السلع بسرعة أكبر، بمعدل سنوي قدره ٢,٤ في المائة. وكان نمو الاستيراد في أكثر البلدين سكاناً في المنطقة وهما الصين والهند، اللذان لم يتأثرا كثيراً نسبياً بأزمة عام ١٩٩٧، أسرع بكثير يحفز نمو اقتصادي مرتفع، وتوسعت واردات السلع بما معدله ١١,٥ و ٩,٥ في المائة على التوالي سنوياً. وإذا ما استُثنت واردات الوقود، فإن معدلات الزيادة لا تزال هامة بمعدل ٨ و ٧,٥ في المائة. وشكلت السلع جزءاً ثابتاً (في حالة الصين) أو متزايداً (في حالة الهند وباقي آسيا) من الواردات. علاوة على ذلك، فإن حصة واردات آسيا من السلع الآتية من بلدان نامية أخرى تزايدت باضطراد. وفي الصين، ازدادت الواردات الزراعية الواردة من البلدان النامية خارج آسيا بما مجموعه ٣٠ في المائة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢ وتضاعفت واردات المعادن من هذه البلدان (بما في ذلك الوقود) ثلاثة أضعاف تقريباً خلال الفترة ذاتها. وبما أن أسعار السلع انخفضت في هذه الفترة انخفاضاً كبيراً، كان النمو من حيث الحجم أعلى.

١٩ - ولا يزال نصيب الهند من الاستهلاك العالمي للسلع الرئيسية متواضعاً نسبياً، إلا أن عملية التصنيع السريعة في الصين جعل منها سوقاً رئيسياً لمعظم المواد الأولية (انظر الجدول ١). وتعد الصين كذلك منتجا رئيسياً للعديد من السلع، إلا أنه في العديد من الحالات، فاق النمو على الطلب قدرة الصين المحلية على زيادة الإنتاج. وبناءً على ذلك، فقد أخذت تحل محل الصادرات الصينية، ولا سيما إلى المنطقة الآسيوية، وعلى نحو متزايد صادرات من مناطق أخرى من العالم، بما في ذلك البلدان النامية.

(١٠) لأغراض هذه المناقشة، تشمل "آسيا" البلدان النامية في آسيا فيما عدا البلدان الواقعة في غرب ووسط آسيا.

الجدول ١

نصيب الصين من استهلاك بعض المواد الخام الأساسية المختارة

المواد	نصيب الاستهلاك العالمي كنسبة مئوية	
	١٩٩٩	٢٠٠٣
القطن ^(أ)	٢٣,٩	٣١,١
النحاس	١٠,٦	١٩,٠
ركائز الحديد	٢٣,٢	٣٠,٨
الرصاص	٨,٤	١٥,٦
الزنك	١٤,١	١٩,٨

(أ) البيانات مأخوذة من سنوات الحصاد الموسمي ٢٠٠٠/١٩٩٩ و ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

المصدر: الفريق الدراسي الدولي المعني بالنحاس. النشرة الإخبارية المعنية بالنحاس، آب/أغسطس ٢٠٠٤؛ اللجنة الاستشارية الدولية للقطن: الإحصاءات العالمية، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ فريق الدراسة الدولي للرصاص والزنك: إحصاءات الرصاص والزنك، المجلد ٤٤، العدد ٢، شباط/فبراير ٢٠٠٤؛ أونكتاد: سوق ركاز الحديد ٢٠٠٣-٢٠٠٥، جنيف، أيار/مايو ٢٠٠٤.

٢٠ - كما أن نصيب الصين من الاستهلاك العالمي للمنتجات الغذائية آخذ في التزايد بسرعة. وإن وارداتها من السلع الزراعية الرئيسية هي الحبوب (معظمها من القمح والشعير)؛ والزيوت النباتية وزيوت البذور (ولا سيما فول الصويا، وزيت فول الصويا وزيت النخيل)؛ والأسماك والأطعمة البحرية وعلف الحيوانات. ومن قطاعات التنمية الأخرى منتجات البستنة كأزهار الزينة والفواكه والخضروات كما سيكون متوقعا عند المستوى الحالي للدخل.

٢١ - وما هي الآثار المترتبة على النمو السريع في الصين والهند بالنسبة للطلب العالمي على السلع؟ وللإجابة عن هذا السؤال، يجب أن نضع بعين الاعتبار أمرين واقعين هامين، أولهما أن عدد سكان الصين والهند مجتمعين يبلغ ٢,٣ بليون نسمة، وهو ما يشكل ما يقرب من ٣٧ في المائة من عدد السكان في العالم. لذلك فإن زيادة قدرها ١٠٠ دولار أمريكي في الدخل للفرد الواحد في هذين البلدين (١٠ في المائة للصين و ٢٠ في المائة للهند) تمثل ٢٣٠ بليون دولار أمريكي كطلب إضافي. والثاني، هو أن البلدين في مرحلة التصنيع (ومع تقدم الصين نوعا ما على الهند) حيث ينحو استهلاك السلع لكل فرد إلى الازدياد بسرعة، ومن المرجح أن يبقى في هذه المرحلة لسنوات عديدة قادمة. وإن الحاجة إلى استثمارات رئيسية في البنى التحتية في كلا البلدين، ولا سيما في الهند، سيؤدي إلى ازدياد الطلب على

مواد البناء وعلى المواد الخام الصناعية الأخرى. والتغير الذي طرأ على نمط الحياة، بما في ذلك الأنماط الغذائية التي نجمت عن ارتفاع الدخل والتمدين، سيؤدي إلى تغيير تكوين الطلب على المنتجات الغذائية. وكما ذكرنا للتو، فقد تجلّى ذلك في تكوين الواردات الزراعية في الصين، وكذلك في الهند، ولكن إلى مدى أقل. وبما أن البلدين أحرزا تقدما كبيرا في التقليل من حدة الفقر، فإن هذا العامل الأخير ينطوي على أهمية كبيرة، نظرا لأن الأشياء الأخرى تعد متساوية، فإن ارتفاع الدخل بالنسبة للشرائح الأكثر فقرا من السكان ينحو لأن يكون ذو أثر كبير على الاستهلاك الغذائي. كما أن واردات المنتجات غير التقليدية كالكهوه والكافكاو في ازدياد، ويعد هذا التطور هاما بالنسبة للبلدان النامية الأخرى.

٢٢ - وسيتم تلبية بعض الطلب المتزايد على السلع من الإنتاج المحلي. إلا أنه بالرغم من توسع إنتاج معظم المواد المعدنية والمعادن بسرعة، فإن صادرات الصين (حيث يوجد للبلد فائض على الاستهلاك المحلي) آخذة في التناقص منذ بعض سنوات، والواردات آخذة في الازدياد. ومن المرجح أن لا تعكس الاستثمارات في المستقبل هذا الاتجاه، نظرا للعوامل الجيولوجية ومؤشرات شح الطاقة المتزايدة في الصين. أما بالنسبة للهند، تبدي شركات التعدين الرئيسية اهتماما كبيرا في عمليات الاستكشاف والاستثمار في البلد، وقد يزداد إنتاج الهند من المواد المعدنية والمعادن زيادة كبيرة في المستقبل. إلا أنه يتوقع أيضا أن تزداد احتياجاتها المحلية وقد يعوض ذلك الزيادة في الإنتاج. وأما فيما يتعلق بالسلع الزراعية، يتوقع أن تؤدي التحسينات الطارئة على الإنتاجية في كلا البلدين إلى ازدياد الإنتاج الزراعي. إلا أن نقص الأراضي القابلة للزراعة في كل من الصين والهند قد يشكل عائقا في وجه الزيادة في الإنتاج. فقد انخفضت مساحات الأراضي المخصصة لزراعة الأرز في الصين خلال السنوات الستة الماضية. ويتوقع أن يتدنّى محصول الأرز إلى ١٢٦ مليون طن في السنة الزراعية الحالية منذ ١٢ عاما^(١١). وفي غضون عشر سنوات، قد تضطر الصين إلى استيراد كمية تصل إلى ٥٠ مليون طن من الحبوب في السنة^(١٢). علاوة على ذلك لا يرجح أن يكون الاكتفاء الذاتي خيارا ساريا في عالم معولم، حيث تتوفر منتجات غذائية بأسعار أقل من بلدان أخرى، وحيث سيؤدي النظام التجاري الدولي إلى تعقيد الجهود لتكرار المثل السيئ للبلدان المتقدمة النمو في مجال سياسة الحماية الزراعية.

(١١) "جنوب شرق آسيا: الصين تحفز الطلب على السلع الأساسية" Oxford Analytica، إحاطة يومية، ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٤، www.oxweb.com.

(١٢) Oxford Analytica، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، www.oxweb.com.

٢٣ - وبناء على ذلك، يمكن التوقع أن تحتاج كل من الصين والهند إلى زيادة واردتهما من السلع خلال السنوات العديدة القادمة. ولأسباب تتعلق بالقرب الجغرافي، يتوقع أن تكون البلدان الآسيوية المستفيدة الرئيسية وقد أدى الطلب الصيني حالياً إلى تحسين الأسواق بالنسبة لجيرانها. إذ تتوقع تايلند مثلاً أن تزداد صادراتها من الأرز لهذه السنة من واحد مليون طن إلى ما يقرب من ثمانية ملايين طن بسبب قوة الطلب الصيني، وبذلك تحقق كسباً من العائدات قدره ٢,٤ بليون دولار قياساً إلى ١,٨٥ بليون دولار في العام الماضي^(١٣). وعلى المدى البعيد، فإن ازدياد الطلب الصيني على الزيوت النباتية، ولا سيما زيت النخيل، سيفيد ماليزيا، التي يشكل إنتاجها ٥٠ في المائة من الإنتاج العالمي و ٦٥ في المائة من الصادرات، وإندونيسيا. والصين مؤهلة لكي تلحق بالهند هذه السنة بصفتها المستورد الرئيسي في العالم للزيوت النباتية ويتوقع أن تصل مشترياتها إلى ٥,٥ مليون طن من زيت النخيل وزيت فول الصويا، من ٤,٢ مليون طن في عام ٢٠٠٣^(١٤). وقد أحدث ازدياد الطلب على المطاط من صناعة السيارات الصينية ازدهاراً للمنتجين في البلدان المجاورة. إذ أخذ صانعو الإطارات الدوليين الرئيسيين في نقل إنتاجهم إلى الصين، مما أفاد موردي المطاط الإقليميين على نحو أكبر مثل تايلند، التي قفزت أرباحها من تصدير المطاط بنسبة ٦٠ في المائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٢,٨ بليون دولار، مما جعل المطاط أكبر سلعة تصديرية في البلد^(١٤). إلا أن المناطق النامية بدأت أيضاً ترى زيادات رئيسية في صادرات السلع إلى الصين. فقد شهدت البلدان الأفريقية زيادة سنوية قدرها ١٠ في المائة في الصادرات الزراعية إلى الصين من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٢، وشهدت بلدان أمريكا اللاتينية زيادة في الصادرات بمعدل سنوي يزيد على ٤ في المائة، رغم أنه في كلا الحالتين، كانت الزيادة من مستويات أولية منخفضة نسبياً. أما بالنسبة للمواد المعدنية (بما في ذلك الوقود)، فقد بلغت الزيادات ١٢ و ١٩ في المائة على التوالي.

٢٤ - وختاماً، فإن ازدياد الطلب في كل من الصين والهند سيتيح حافزاً حيوياً رئيسياً لأسواق السلع الدولية خلال السنوات العديدة القادمة، وبما أن أسواق السلع عالمية، فإن الطلب الإضافي الناشئ عن النمو الصيني سيفيد مجموعة واسعة من البلدان، ولن يؤثر فقط على جيرانها المباشرين. ورغم أن مشاكل زيادة الإمدادات بالسلع الفردية سيستمر في التأثير على مكاسب التصدير وإيرادات المنتجين، سيكون الاتجاه العام إيجابياً.

(١٣) وكالة الأنباء الفيتنامية، ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤، www.vnnet.vn.

(١٤) Oxford Analytica، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، www.oxweb.com.

ثالثاً - تحويل فرص زيادة صادرات السلع إلى التنمية والحد من الفقر

٢٥ - كما تبين من المناقشة السابقة، قد تكون الفرصة بالنسبة للبلدان النامية في زيادة مكاسبها من صادرات السلع قد بدأت تنفتح نتيجة تحرير التجارة والزيادات في الطلب على السلع في آسيا، ولا سيما في الصين والهند. ويجب التشديد على أن كلا العمليتين تكمل بعضهما بعضاً. وستكون فائدة البلدان النامية من زيادة الطلب الآسيوي على السلع أقل بكثير إذا ما استخدمت البلدان المتقدمة النمو زيادة الطلب المتوقع كذريعة لاتخاذ نظرة لا مبالية بالحاجة إلى تخفيض التعريفات الجمركية الزراعية أو دعم المنتجين المحليين، أو الأسوأ من ذلك، إذا ما قررت استغلال نمو السوق لفائدتها التامة الخاصة بها بالاستمرار في دعم التصدير وفي الدعم المحلي الكبير. ومن الناحية الأخرى، فإن استمرار ازدياد الطلب لفترة طويلة وتحسن استقرار الأسعار قد يجعل من السهل على البلدان المتقدمة النمو أن تتغلب على المقاومة المحلية لتخفيض الدعم، مما يسهل الانتقال إلى مستوى أعلى من التنافس في التجارة العالمية للزراعة.

٢٦ - إلا أنه لا يمكن لا لزيادة الطلب ولا لتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق، منفردة أو مجتمعة، أن يضمن أن تحرز البلدان النامية تقدماً رئيسياً في زيادة صادرات السلع أو في الحد من الفقر. وثمة حاجة لأن تبذل هذه البلدان أنفسهم جهوداً، وستكون المساعدة من المجتمع الدولي ضرورية. وسيبحث ما تبقى من هذا الفصل أولاً الروابط بين إنتاج السلع والتجارة والفقر، وثانياً سبل تحسين التنافس بين منتجي السلع في البلدان النامية، بإزالة عوائق الإمدادات الجانبية وتيسير الدخول إلى السوق.

ألف - الروابط القائمة بين الفقر وإنتاج السلع والتجارة فيها

٢٧ - تتضح أهمية العلاقة بين إنتاج السلع وكل من الفقر وإمكانية الحد منه من الواقع المتمثل في أن أكثر من مليوني إنسان في العالم يعملون في مجال إنتاج السلع وأن معظمهم من الفقراء. وفي حين زود إنتاج السلع وصادراته بقاعدة للتصنيع والنمو الاقتصادي في بعض البلدان، فإن الاعتماد على عدد قليل من السلع لحاجات التصدير في بلدان عديدة أخرى وضع الاقتصادات والسكان في دائرة مفرغة من انخفاض الإيرادات. إذ إن الاعتماد على صادرات السلع أو الفقر بين السكان الريفيين المزارعين ليس محدوداً بالنسبة لأكثر البلدان فقراً، إلا أن حالة أقل البلدان نمواً تقدم مثالا صارخاً عن هذه المشاكل^(١٥). وبلغت نسبة

(١٥) من بين أقل البلدان نمواً الـ ٤٩، تعتبر السلع المصدر الرئيسي لإيرادات التصدير في ٣١ منها، التي تعتبر أربعة منها مصدرة للنفط، و ٧ مصدرة للموارد المعدنية بشكل كبير، و ٢٠ مصدرة للمواد الزراعية بصورة كبيرة.

الفقر بمعدل دولار واحد في اليوم في الأعوام ١٩٩٧-١٩٩٩، ٨٢ في المائة بين أقل البلدان نموا المصدرة للمواد المعدنية و ٦٣ في المائة بين أقل البلدان نموا ذات الصادرات الزراعية الرئيسية، في حين بلغت ٤٣ في المائة بالنسبة للبلدان المصدرة للخدمات ونسبة ٢٥ في المائة للبلدان المصنعة^(١٦). ولذلك لم تتمكن صادرات السلع في عدد من أقل البلدان نموا الخروج من رتبة الفقر.

٢٨ - والآليات التي تقف وراء هذا الفشل تتباين في البلدان التي تعتمد على سلع المواد المعدنية والبلدان المصدرة للمنتجات الزراعية. وكنعميم أكثر شمولاً، يمكن القول إنه في الاقتصادات الزراعية يكون منتج السلع من الفقراء، أما في اقتصادات المواد المعدنية فإن الذين يبقون خارج إنتاج السلع هم الفقراء.

٢٩ - وفي الاقتصادات الزراعية، أدى انخفاض الأسعار الحقيقية والنمو البطيء على الطلب إلى بقاء الدخل على حاله أو تدنيه في القطاع الزراعي. وبفائض ضئيل متاح للاستثمار، أما في القطاع نفسه، أو في القطاع العام (المسؤول عن تقديم الخدمات الضرورية كالبنية التحتية)، فقد بقي نمو الإنتاجية منخفضاً. وفي حين أن النفاذ إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو تحسّن من خلال بعض الخطط التفضيلية المختلفة، فقد ثبت أنه من الصعب ضمن هذه الظروف أن يحقق المنتجون في أقل البلدان نموا نجاحاً في النفاذ إلى الأسواق، والمشاركة في سلاسل القيمة الدولية، وزيادة القيمة المضافة المتبقية. لذلك، فإن عدم التنوع يعزز الاعتماد على عدد قليل من المنتجات مع انخفاض الأسعار الحقيقية وتفاقم الفقر. ويعد التنافس مع منتجي البلدان المتقدمة النمو، الذين تقدم لهم المعونات، عاملاً مساهماً رئيسياً لأنه يشكل تحدياً خطيراً، ليس فقط في أسواق أقل البلدان نموا، بل كذلك في أسواق البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نموا نفسها. وإن إمكانية حدوث زيادات هامة في الطلب على السلع وإلى اتساع رقعة التنافس في التجارة الزراعية الدولية المبينة في الفصل السابق تتيح فرصة للبلدان النامية المعتمدة على الصادرات الزراعية لكسر الدائرة المفرغة من انخفاض الدخل وانعدام التنوع. واعتماداً على الاستراتيجيات المختارة، فقد يؤدي ذلك إلى حدوث تقدم في مكافحة الفقر.

٣٠ - أما في الاقتصادات التي تعتمد على المواد المعدنية، فإن الفقر ينجم عن تشوهات هيكلية يسببها تدفق إيرادات المواد المعدنية وعدم التمكن من توزيع هذه الإيرادات. ففي

(التقرير المتعلق بأقل البلدان نموا، ٢٠٠٤؛ ربط التجارة الدولية بالحد من الفقر)، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.04.II.D.27)، الصفحة ١٢٤.

(١٦) الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، الرسم البياني ١٩، الصفحة ١٣٢.

العديد من الاقتصادات التي تعتمد على المواد المعدنية، فإن ظاهرة "المرض الهولندي"^(١٧) أدت إلى انخفاض التنافس على السلع التصديرية غير المواد المعدنية، بما في ذلك المنتجات الزراعية، وحدوث تضخم محلي مرتفع. ويمكن تناول هذه المشاكل من خلال "تقييم" الفائض من القطع الأجنبي، مثلاً بإيداع الأموال في الخارج، وبتوظيف العائدات للاستثمار في الرأسمال البشري والسلعي، وبذلك توفر أساساً لقاعدة إنمائية أكثر اتساعاً. أما من الناحية العملية، فإن التنافس على التحكم بإيرادات الموارد قد هيمن في أغلب الأحيان. وقد أدى ذلك في بعض الحالات إلى تنامي كبير في الأجهزة الحكومية المركزية، وتفشي الفساد وازدياد الإنفاق العسكري، وفي بعض الأحيان الصراع المسلح. وتتيح الزيادات المتوقعة في الطلب الفرص لزيادة الدخل من الصادرات، وذلك لأن النفاذ إلى السوق لا يعد مشكلة. إلا أن الظروف من أجل الحد من الفقر في الاقتصادات التي تعتمد على المواد المعدنية لا تتأثر مباشرة بارتفاع إيرادات التصدير. ويجب البحث عن الحلول في مجال استراتيجيات التنمية الوطنية، تدعمها المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

٣١ - يقدم التقرير المتعلق بأقل البلدان نمواً، ٢٠٠٤، الحجة القائلة بأنه من غير المحتمل أن تؤدي استراتيجية نمو تقوده الصادرات بشكلها الخالص إلى علاقة إيجابية بين التجارة والفقر في أقل البلدان نمواً. فمعظم السكان في هذه البلدان يعيشون بمستويات دخل لا تكفي إلا لتلبية احتياجاتهم الأساسية أو دون ذلك، والنمو الذي تقوده الصادرات يعني نمواً استبعادياً ذا فوائد تتركز في جيوب معزولة. ويحدد التقرير أربع استراتيجيات ممكنة تتصل بالبلدان التي تعتمد على السلع الأساسية والتي يشكل فيها نمو الصادرات عنصراً هاماً ولكن التي يوجد فيها توازن بين الطلب المحلي والتوسع في الصادرات في عملية النمو الاقتصادي^(١٨):

- استراتيجية نمو متوازنة تستند إلى نمو الإنتاجية الزراعية والتصنيع الذي تعجل به الصادرات؛
- استراتيجية تصنيع تقودها التنمية الزراعية - والتي تتضمن الاستثمار في الهياكل الأساسية والتقدم التكنولوجي في الزراعة إلى جانب صلات متقدمة بأنشطة التجهيز والصادرات عنصر فيها؛

(١٧) مصطلح المرض الهولندي، الذي نُحت في أعقاب المشاكل المتسببة عن صادرات الغاز الطبيعي المتزايدة في هولندا في السبعينات من القرن الماضي، يشير إلى آثار تعويم سعر الصرف الحقيقي الناجم عن التدفق المفاجئ لإيرادات الصادرات. وتشمل هذه التأثيرات انخفاض التنافس في قطاعات السلع القابلة للتبادل التجاري غير المنتعشة، وزيادة التضخم المحلي عن الإفراط في الطلب الموجه نحو قطاع السلع غير القابلة للتبادل التجاري.

(١٨) الأونكتاد، مرجع سبق ذكره، الصفحتان ٢٨٢ و ٢٨٣.

- التطوير والتنوع من خلال إدارة إيرادات المعادن؛
- تطوير مجتمعات إنتاجية تستند إلى الموارد الطبيعية.

باء - تحسين القدرة التنافسية وتحقيق دخول الأسواق

٣٢ - من المعترف به أن إحراز تقدم كبير في مفاوضات التجارة الدولية المتعلقة بالزراعة هو أمر ضروري للقضاء على التحيز ضد منتجي البلدان النامية. بيد أنه حتى ولو أسفرت عن المفاوضات التجارية الجارية عن مجال للحركة أكثر استواء، فإن هذا لن يؤدي تلقائياً إلى زيادة الصادرات بشكل ملموس من البلدان النامية. فتحقيق المكاسب الإنمائية المحتملة الناجمة عن تزايد الطلب الدولي على السلع الأساسية وعن التغيرات الطارئة على نظام التبادل التجاري الدولي إنما يتوقف على قدرة البلدان النامية على تحسين قدرتها التنافسية، عن طريق القضاء على العقبات من ناحية العرض واستيفاء شروط دخول الأسواق، بحيث تستطيع الاستجابة للفرص الجديدة.

٣٣ - فمن العقبات الشائعة من ناحية العرض النقائص في الهياكل الأساسية وخدمات الإرشاد الزراعي وعدم الحصول على القروض، والتكنولوجيا والمعلومات عن الأسواق. وفي بعض الحالات، كانت مؤسسات مثل مجالس التسويق تقدم في السابق خدمات هامة للمنتجين. بيد أن الكثير من هذه المؤسسات قد ألغى ولم يسارع القطاع الخاص إلى سد هذه الثغرة. والتدني في الإنتاجية هو مشكلة هامة أخرى في الزراعة للكثير من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا. فغلة الذرة الصفراء، مثلاً، تبلغ ١,٦ طن بالهكتار في أفريقيا، بالمقارنة بـ ٣,٨ طن بالهكتار في آسيا^(١٩)، وهذه الثغرة لا تأخذ في التناقص.

٣٤ - ومن ناحية الطلب، تعاني أسواق السلع الأساسية من تغير سريع، حيث تأخذ سلاسل محلات السلع الأساسية المغلقة محل أسواق الجملة أو أسواق البضاعة الحاضرة بسرعة. فمعامل تجهيز الأغذية الزراعية العالية التركيز، والمجمعات التجارية الكبرى، ومحلات بيع المفرق، وصناعة الخدمات الغذائية أخذت تضيق من قاعدة عرضها وتطلب مستويات متزايدة الشدة في الجودة وتلبية معايير السلامة. ومع ازدياد سيطرة شبكات التوزيع الدولية حتى في البلدان النامية، لا بد من تلبية هذه الحاجات عند التوريد للأسواق المحلية أيضاً. فمجموعة صغيرة من المنتجين والمصدرين في البلدان النامية هي فقط التي لديها رؤوس الأموال المرسّمة، والهياكل الأساسية، والخبرة التقنية، والمعلومات عن الأسواق، اللازمة لتلبية

(١٩) جيفري ساكس وبيدرو آ. سانثيز، "ثورة خضراء من أجل أفريقيا"، صحيفة لوموند، ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٤.

المتطلبات. وحتى بالنسبة لهذه المجموعة المرسّمة للغاية، من الصعب الحيلولة دون تلاشي القدرة على المساومة في الوقت الذي تصبح فيه الأعمال التجارية الزراعية في المرحلة النهائية مركزة بشكل متزايد. فما برح صغار المنتجين الذين تعوزهم الوسائل المالية والتقنية اللازمة للتكيف مع المعايير الجديدة يدفعون إلى الهامش بشكل متزايد.

٣٥ - والمثال على أهمية معايير القطاع الخاص ماثل في شهادات EUREPGAP الشراكة العالمية للزراعة السليمة المستدامة، وهي مبادرة خاصة من جانب بائعي التجزئة الأوروبيين ترمي إلى التصديق على السلامة والاستدامة في الإنتاج. وهناك وثيقة معيارية تذكر بالتفصيل الإجراءات اللازم اتباعها للحصول على التصديق من الشراكة العالمية EUREPGAP. والشهادة صالحة للفواكه والخضار، والأزهار ونباتات التزين، وغيرها من منتجات المزارع، ومنتجات الزراعة المائية، و، عما قريب، للقهوة الخضراء. وتقوم منظمات معتمدة بمراقبة شهادات EUREPGAP وإصدارها، مما يوفر إمكانية التسويق لبائعي التجزئة المشتركين في الخطة^(٢٠). وهناك مزايا واضحة في وجود معيار على نطاق الصناعة يأخذ محل المعايير المختلفة التي كان يستخدمها في السابق العديد من بائعي المفرق والتي كانت تتطلب شهادات متعددة. بيد أن صغار المنتجين، ولا سيما في البلدان النامية، يرون أن هذه المبادرة تنطوي على مشاكل. فالمنتجون في البلدان المتقدمة يستفيدون من المساعدة المقدمة لاستيفاء المتطلبات، في حين أن هذا ليس هو الحال بوجه عام في البلدان النامية. ففي وسع الشركات الكبيرة عبر الوطنية التقيد بالمعايير بسهولة، في حين أن هذا أكثر صعوبة بكثير بالنسبة لصغار المزارعين في البلدان النامية. فالموز الوارد من مزارع تملكها شركة شيكيتا، مثلاً، مصدق من الشراكة العالمية EUREPGAP، في حين أن الموز الوارد من بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بما في ذلك دول جزر البحر الكاريبي، ليس كذلك. وهناك نسخة ثانية من معايير الشراكة العالمية EUREPGAP ما برحت تطبق منذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وستكون النسخة الوحيدة المطبقة ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

٣٦ - ولمعالجة العقبات من ناحية العرض والصعوبات التي تعترض دخول الأسواق في آن معاً، هناك حاجة إلى مساعدات وسياسات محددة. فبناء القدرة لمعالجة تكاليف الصفقات والتغلب على نطاق الضعف المؤسسية التي تعرقل التجارة، في القطاعين العام والخاص على حد سواء، هو أمر هام يدعو إلى تعزيز التمويل بشكل ملموس من أجل تقديم المساعدة التقنية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. كما أن على البلدان النامية الالتزام بإيجاد ظروف داعمة للتجارة والاستثمارات وذلك كجزء من استراتيجياتها الإنمائية

(٢٠) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن مبادرة EURAPGAP، ارجع إلى موقع الإنترنت: <http://www.eurep.org>.

الوطنية. وتشمل هذه الظروف سياسات قطاعية وسياسات اقتصاد كلي مستقرة، وتحسين الأطر المؤسسية، وتحسين الحصول على التمويل الموسمي، وتحسين الهياكل الأساسية. ومن المهم أيضا أن تتخذ حكومات البلدان النامية إجراءات لدعم جهود المنتجين والمصدرين لتلبية متطلبات السوق؛ وهذه الإجراءات تشمل دعم تحسين جودة المنتجات، بما في ذلك خدمات الاختبار؛ وإدخال التحسينات في مجال الإمداد والتموين؛ وإلغاء اللوائح التنظيمية غير الضرورية، ورفع مستوى خدمات الإرشاد الزراعي.

رابعاً - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٨/٢٠٤ وبعض المبادرات الحكومية الدولية الأخرى

٣٧ - كما أفادت الحجج في هذا التقرير قد ترى السنوات التالية فرصة لم يسبق لها مثيل بالنسبة للبلدان النامية من أجل زيادة صادرات السلع الأساسية، ولا سيما إلى البلدان النامية الأخرى، وذلك نتيجة لظروف السوق المناسبة في الأجل المتوسط، سواء بالنسبة للمواد الخام أم بالنسبة للسلع الغذائية الأساسية. وكما لوحظ أيضاً، سيكون دعم المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة فيه، ضرورياً بالنسبة للبلدان النامية كي تستطيع استغلال هذه "الفرصة السانحة" إلى أقصى حد وتحويل الزيادة في إيرادات الصادرات إلى الحد من الفقر. وينبغي أن يشمل هذا الدعم توفير مجال للحركة أكثر استواء بشكل ملحوظ بالنسبة للتجارة الدولية في السلع الأساسية الزراعية، وتحقيق ذلك من خلال عقد مفاوضات ناجحة بشأن الزراعة وغيرها من المجالات ذات الصلة مثل نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق في إطار منظمة التجارة العالمية (NAMA). ويمكن أيضاً لاتفاقات التجارة الإقليمية وتجديد المفاوضات بشأن توسيع (GSTP) النظام العالمي للأفضليات التجارية أن يقدم دفعا كبيرا، ولا سيما للتجارة فيما بين البلدان النامية. كما ستكون زيادة المساعدات المالية والتقنية ضرورية، لأقل البلدان نمواً، بوجه خاص، كي يتسنى لمنتجي السلع الأساسية فيها تحقيق الاندماج الناجح في سلاسل محلات التوريد الدولية، وإزالة العقبات من ناحية العرض التي تحول دون زيادة صادرات السلع الأساسية، وتوزيع المكاسب الناجمة عن إيرادات الصادرات المتزايدة على أفقر الشرائح السكانية، ولا سيما صغار المزارعين، ومعظمهم من النساء. وسيكون من شأن التقدم في هذا المجال الإسهام بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الجمعية العامة.

٣٨ - وسيواصل الأونكتاد تكريس الجهود للإسهام في تحديد وتصميم وتنفيذ نهج السياسات الجديدة لإزاء المشاكل الإنمائية المتصلة بالسلع الأساسية. وبالإضافة إلى أهداف

الألفية، فإن العديد من مقررات الجمعية العامة الأخيرة، المتصلة بالسلع الأساسية، هامة في هذا المقام وهي التي توجه أعمال الأونكتاد.

٣٩ - وفي قرارها ٢٣٦/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، الصادر في الدورة السابعة والخمسين، دعت الجمعية العامة الأمين العام للأونكتاد إلى تعيين شخصيات بارزة مستقلة لدراسة مسائل السلع الأساسية ورفع تقرير عن ذلك إليها كي تنظر فيه في دورتها الثامنة والخمسين. واجتمعت هذه الشخصيات البارزة المعينة يومي ٢٢ و ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ في جنيف. واستنادا إلى ما أجروه من مناقشات، تم الاتفاق فيما بينهم على مجموعة من التوصيات^(٢١)، وفيما يلي التوصيات التي منحوها أولوية عليا:

- تحسين نفاذ السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للبلدان النامية إلى الأسواق بشكل منصف يمكن التنبؤ به؛
- معالجة مشاكل الإفراط في العرض بالنسبة لسلع أساسية كثيرة؛
- جعل خطط التمويل التعويضية رفيقة بالمستعملين وجاهزة للعمل؛
- تعزيز القدرات والمؤسسات؛
- متابعة الإمكانات لإنشاء صندوق تنويع دولي جديد.

٤٠ - وقد أحاطت الجمعية العامة علما في دورتها الثامنة والخمسين، القرار (٢٠٤/٥٨)، بتقرير اجتماع الشخصيات البارزة بشأن قضايا السلع الأساسية. وفيما يتعلق بالتوصيات، حثت الجمعية العامة الحكومات على مواصلة تقييم فعالية نظم التمويل التعويضي لنقص حصيلة الصادرات، بما في ذلك صلاحيتها للعمل ورفقها بالمستعملين ودعت المؤسسات المالية الدولية إلى ذلك. كما طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام مواصلة الاضطلاع بمناقشات مكشوفة شفافة مع جميع ذوي العلاقة من أصحاب المصلحة بشأن تعزيز أثر مجموعة الصكوك القائمة لدعم البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية في جهودها لتنويع صادراتها. وناشدت الأونكتاد أن يعزز أنشطته المتصلة ببناء القدرات والتعاون التقني في هذا المجال بشكل متماسك ودعت الهيئات والأجهزة الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى المعنية إلى ذلك. وأخيرا، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها تقريرا في دورتها التاسعة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار. والفقرات من ٤١ إلى ٤٥ أدناه تشكل هذا التقرير.

(٢١) ترد توصيات اجتماع الشخصيات البارزة في تقريرهم (A/58/401، الفصل الثاني).

٤١ - فبالرغم من قيود الموارد الشديدة ما برح الأونكتاد يسعى إلى مراعاة توصيات اجتماع الشخصيات البارزة في أعماله وما برح يعمل جاهدا أيضا لتلبية الطلبات التي تقدمت بها الجمعية العامة في القرار ٥٨/٢٠٤. وفي دورة الأونكتاد الحادية عشرة، المعقودة في سان باولو بالبرازيل في الفترة ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، منحت الحكومات أعضاء الأونكتاد ولاية طموحة بشأن السلع الأساسية تُسهل هذه المهمة. ومن المسؤوليات الراهنة التي أُكِّدت من جديد وأعيدت صياغتها في بعض الحالات، ما يلي:

- رصد التطورات الطارئة على أسواق السلع الأساسية؛
- مساعدة البلدان النامية في وضع الاستراتيجيات والسياسات للتصدي لتحديات أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك الإفراط في العرض؛
- بحث الصلات بين تجارة السلع الأساسية الدولية والتنمية الوطنية، ولا سيما الحد من الفقر؛
- تحليل وتعزيز تبادل الخبرات، المتعلقة بالعوامل، ومسائل السياسة العامة، والاستجابات التي تؤثر في القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية، بقصد الإسهام في التنوع، والقيمة المضافة، والمشاركة بشكل أكثر فعالية في سلاسل محلات التوريد؛
- تحليل ودعم إنشاء آليات وقدرات مناسبة فعالة للرد على التقلبات في أسعار السلع الأساسية وللتخفيف من حدة النقص في الإيرادات، ولا سيما عن طريق تحسين القدرة على تطبيق الإدارة العصرية لإدارة أخطار تقلبات أسعار السلع الأساسية، والصكوك المالية العصرية، (TD/410، الفقرة ١٠٠).

٤٢ - وبالإضافة إلى المسؤوليات المذكورة أعلاه، طُلب من الأونكتاد أيضا المساعدة في بناء شراكات فعالة بين أصحاب العلاقة المعنيين ترمي إلى إيجاد حلول عملية ونهج مستدامة إزاء مشاكل السلع الأساسية، بما في ذلك عن طريق رعاية التعاون بين القطاعين العام والخاص في سلاسل محلات توريد السلع الأساسية بغية ضمان توزيع الإيرادات والمنافع بشكل أكثر إنصافا عبر سلاسل محلات التوريد ودعم التنوع (TD/410، الفقرة ١٠٠)، وذلك من خلال المبادئ المستندة إلى السوق، في جملة أمور. وتحقيقا لهذه الغاية، أعلن في دورة الأونكتاد الحادية عشرة عن إنشاء فرقة عمل دولية معنية بالسلع الأساسية. وستعمل فرقة العمل هذه، على النحو الموضح في مرفق الوثيقة TD/410، بطريقة مرنة غير رسمية، يتعاون فيها الشركاء بروح التعاون في الجهود. ويضم الشركاء الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، والهيئات المعنية بسلع أساسية محددة، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية،

والأوساط الأكاديمية. ويمكن لفرقة العمل هذه أن تقوم بدور حساس في ضمان الترابط الشبكي والتعاقد بين أنشطة مختلف الهيئات والعناصر الفاعلة، وذلك، في جملة أمور، من أجل تجنب الازدواجية وضمان التماسك، وفي توليد أفكار التعاون التقني، والبناء على أساس مشاريع التعاون التقني، بغية زيادة أثرها، وتحديد مشاريع التعاون التقني التي تقع خارج نطاق المنظمات الحالية، ولا سيما المشاريع التي يتعدد فيها أصحاب المصلحة. ومن المتوقع الإسهام بشكل بناء في إيجاد الطرق لاستغلال "الفرصة السانحة" بالنسبة للبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية لزيادة دور قطاع السلع الأساسية في النمو الاقتصادي والتنمية. وبناء على ذلك، ستقوم فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية بدور حساس في تلبية توصيات اجتماع الشخصيات البارزة وطلبات الجمعية العامة، في آن معا. والدعم المالي لفرقة العمل هذه، من جانب الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية، هام بالنسبة لنجاحها، كما ينبغي تشجيعها.

٤٣ - وهناك تطورات ومبادرات أخرى في مجال السلع الأساسية تتعلق أيضا بتوصيات اجتماع الشخصيات البارزة. ففيما يتصل بفعالية نظم التمويل التعويضي للنقص في حصيلة الصادرات التي أشارت إليها الجمعية العامة، تم إحراز بعض التقدم. وما برح الفشل في إنعاش نظام فعال للتمويل التعويضي للنقص في حصيلة الصادرات في إطار صندوق النقد الدولي وكذلك عدم كفاءة نظام FLEX الموضوعة بموجب اتفاق كوتونو بين الاتحاد الأوروبي وبلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ (التي حلت محل مشروع حصائل الصادرات) مما يثير القلق بشكل جدي. وقد قررت المفوضية الأوروبية في شباط/فبراير ٢٠٠٤، بعد إجراء مناقشات مع مختلف أصحاب المصلحة، تغيير شكل صك FLEX المتعلق بتعويض الصادرات - الواردات عن طريق تبسيط المعايير للاستفادة من الخطة (كالنظر في إلغاء شروط الأهلية فيما يتعلق بزيادة العجز العام، واقتراح إنشاء عتبة بدء تفضيلية بنسبة ٢ في المائة (من حصيلة الصادرات)، تُطبق على أقل البلدان نموا والدول البرية والدول الجزرية وكذلك النظر في الحالة الخاصة للبلدان الأفريقية المنتجة للقطن). كما استدعو الحاجة إلى مزيد من الأعمال لتقييم أثر هذه النهج وكذلك لاستعراض الخطط القديمة والخطط الجديدة المحتملة، بما فيها الخطط التي تستخدم صكوكا مالية جديدة وخططا للتأمين ضد أخطار تقلبات أسعار السلع الأساسية، فضلا عن الخطط التي تستند إلى مؤشرات تسمح برد أسرع.

٤٤ - وثمة مبادرة هامة تتصل بالسلع الأساسية وبعض جوانب توصيات اجتماع الشخصيات البارزة شُرع فيها في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وهي خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن سلاسل السلع الأساسية الزراعية، والتبعية، والفقر، التي تم فيها تعيين الأونكتاد

كإحدى المنظمات الشريكة^(٢٢). ولم يبدأ بعد التنفيذ الفعلي لهذه المبادرة، لكن الأونكتاد يتوقع أن يشارك مشاركة كاملة في مجالات اختصاصه بمجرد إنجاز الأعمال التحضيرية لتنفيذها.

٤٥ - وفي الختام، وفيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٠٤/٥٨، شرع في بعض المبادرات، بيد أنها ستحتاج إلى بعض الوقت كي يكون أثرها ملموسا في حالة البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية.

٤٦ - ومما يجدر ذكره أيضا أن أنشطة الأونكتاد في مجال السلع الأساسية تتصل بشكل وثيق بتنفيذ توافق آراء مونتيري، الذي توصل إليه المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(٢٣) (انظر TDIB/51/5). فهي تتعلق بوجه خاص بإزالة القيود المفروضة على العرض، وتنويع القدرة على التصدير، وتعزيز تطوير المؤسسات وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية بوجه عام، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣٦ من توافق آراء مونتيري، والتخفيف من آثار الانخفاض في حصيلة صادرات البلدان التي لا تزال تعتمد بشدة على صادراتها من السلع الأساسية، ومساعدة منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية في التأمين على أنفسهم ضد الأخطار، ودعم برامج تنويع الصادرات في تلك البلدان، على النحو المنصوص عليه في الفقرة ٣٧. ورغم أن جميع الأنشطة في مجال السلع الأساسية هامة في هذا المقام، فبعضها يستحق الذكر بوجه خاص. فقد ركزت التقارير التي أعدت من أجل العديد من اجتماعات الخبراء واجتماعات لجنة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية على القيود والفرص المشاركة الأكثر فعالية من جانب منتجي البلدان النامية في سلاسل قيم السلع الأساسية الدولية^(٢٤). وقد جرى التفريق بين ظروف الوصول للأسواق الخاضعة لقواعد

(٢٢) للاطلاع على نص خطة العمل، انظر رسالة من اللجنة إلى المجلس والبرلمان الأوروبي، "سلاسل السلع الأساسية الزراعية، والتبعية والفقر - اقتراح من أجل خطة عمل للاتحاد الأوروبي، بروكسل، ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠٤، COM (2004) 89، نهائي.

(٢٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار الأول، المرفق.

(٢٤) "النفوذ إلى الأسواق ودخول الأسواق، والقدرة التنافسية"، TD/B/COM.1/65، ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣؛ "تقرير اجتماع الخبراء المعني بشروط دخول الأسواق وتأثيرها في القدرة التنافسية للبلدان النامية وصادراتها من السلع والخدمات: شبكات التوزيع الكبيرة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً"، TD/B/COM.1/66، ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ "تنويع الصادرات والنفوذ إلى الأسواق، والقدرة التنافسية"، TD/B/COM.1/54، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢؛ "تنويع الإنتاج والصادرات في البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية، بما في ذلك البلدان المصدرة لسلعة أساسية وحيدة، من أجل التصنيع والتنمية، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً"، TD/B/COM.1/50، ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٢.

التبادل التجاري الدولي وظروف دخول الأسواق المنبعثة من هياكل السوق. وقد جرى البحث في إزالة القيود المفروضة من ناحية العرض وتحسين القدرة التنافسية من خلال تحسين ممارسات الأعمال التجارية واستيفاء شروط الجودة، وتحديد الفرص، ودور الحكومات في تمكين القطاع الخاص في هذه المجالات. وما برح الأونكتاد ينفذ أيضا مشروعا بشأن "بناء القدرة على التنوع والتنمية المستندة إلى السلع الأساسية"، بموله الحساب الإنمائي للأمم المتحدة. كما نُظِم العديد من حلقات العمل الإقليمية والوطنية. ويمكن العثور على معلومات بشأن هذا النشاط، بما في ذلك عدد كبير من التقارير، في موقع الإنترنت. <http://www.unctad.org/infocomm/Diversification/index.htm> وثمة مشروع آخر يموله الصندوق المشترك للسلع الأساسية ويتعلق "بتحسين استدامة إنتاج القطن في غرب أفريقيا"، يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية والتنمية المستدامة في قطاع القطن في بلدان هذه المنطقة. وفيما يتعلق بالآثار المترتبة على انخفاض حصيلة الصادرات، ما برح الأونكتاد يعمل على تحسين القدرة المؤسسية والتشغيلية في إدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية. كما أن عمله المتعلق بالآليات المبتكرة لتمويل إنتاج وتجارة السلع الأساسية هو أيضا ذو أهمية في هذا الصدد.

خامسا - النتائج

٤٧ - خلال العقود العديدة الماضية، لم تقم السلع الأساسية بدور المحرك للنمو. بيد أن التوقعات قد تتحسن مع توقع ازدياد الطلب الناجم عن النمو السريع، وبخاصة في البلدان النامية. وهذا يقدم فرصة سانحة لزيادة صادرات السلع الأساسية من البلدان النامية. وللمشاطرة في منافع هذه الفرصة بشكل متكافئ بحيث تصل إلى أفقر البلدان وإلى أفقر الشرائح السكانية في البلدان النامية، تدعو الحاجة إلى وضع سياسات واتخاذ إجراءات، وطنية ودولية.

٤٨ - فعلى المستوى الوطني، تحتاج الإنتاجية إلى تحسين، ولا سيما في أقل البلدان نموا والبلدان الأفريقية. ومن التدابير اللازمة لتحقيق هذا الغرض تحسين الخدمات الإرشادية، وتحسين المدخلات واستعمالها بشكل رشيد، واعتماد أنواع متباينة أفضل مردودا، وممارسات زراعية أفضل. ومن الضروري تحسين جودة المنتجات ومراقبة الجودة لتلبية حاجات السوق وزيادة عائدات الإنتاج. وللحكومة دور هام عليها القيام به في هذا الصدد، سواء عن طريق تقديم الدعم للمنتجين والمجهزين والتجار أم عن طريق إنشاء بيئة مساعدة. ولكي يكون هذا فعالا، يتعين على القطاع الخاص اعتماد ممارسات عصرية في الأعمال التجارية ضرورية من أجل المشاركة في سلاسل القيمة الدولية. ووضع وتنفيذ آليات تمويل مبتكرة سيساعد في

جذب الموارد إلى الزراعة. وفي البلدان التي تعتمد على المعادن، لإدارة الإيرادات من المعادن وإنشاء صلات أقوى بين قطاع التعدين وأجزاء الاقتصاد الأخرى أهمية خاصة بالنسبة للإسهام في التحويل الهيكلي إلى نظم اقتصادية ذات قاعدة أعرض وتنصف بالتنوع.

٤٩ - وعلى المستوى الدولي، من الضروري إصلاح نظام التبادل التجاري الدولي بطريقة توفر فرصاً أفضل بشكل ملموس بالنسبة للمصدرين الزراعيين في البلدان النامية، كما يوفر المجال اللازم للسياسة العامة لتنفيذ التدابير الضرورية في هذا الصدد. والمساعدة المالية والتقنية ضرورية لدعم جهود البلدان النامية للمشاركة بشكل أكثر فعالية في تجارة السلع الأساسية الدولية. وفي هذا الصدد، تجدر الملاحظة أن تدفقات لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى الزراعة، التي شملت ١١,٧ في المائة من المجموع في عامي ١٩٨١-١٩٨٢، قد انخفضت حتى ٥,٦ في المائة في عامي ٢٠٠١-٢٠٠٢^(٢٥)، وليس هناك من دلالة على تحسنها. وأخيراً، يستدعي الدعم الدولي للتخفيف من آثار عدم الاستقرار في الأسعار اعتماد نهج عملية ورفيقة بالمستعملين إزاء الخطط التي يُقصد بها تدارك النقص في الحصة.

(٢٥) المرفق الإحصائي لتقرير التعاون الإنمائي لعام ٢٠٠٣، ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤،

<http://oecd.org/dataoecd/52/11/1893159.xls>